الأنباء
السبت 18 مايو 2013

أكد أن القوى السياسية لم تتوافق على "ثمن التمديد" بعد

مصادر 14 آذار لـ «الأنباء»: مصاعب تواجه «التواصل» واحتمال تطيير الجلسة النيابية اليوم

لا يبدو أن لجنة التواصل النيابية التي اجتمعت أمس توصلت أو ستتوصل الى جديد بخصوص قانون الانتخابات، حتى ان الشكوك طاولت احتمال عدم انعقاد الجلسة النيابية العامة اليوم السبت، لأنه ما لم تتوصل لجنة التواصل الى قانون انتخاب توافقي، يبطل مبرر انعقاد الجلسة التشريعية اليوم.

الرئيس ميشال سليمان استبق جلسات التواصل بدعوة النواب الى الانكباب على إنجاز قانون انتخابات جديد بدلا من إهدار الوقت في المهاترات السياسية والتشاتم والتخوين، في إشارة منه الى حملات الشتم بين العماد ميشال عون ود.سمير جعجع، وحذر سليمان من اللجوء الى تأجيل الاستحقاقات الدستورية وتمديد ولاية المجالس المنتخبة، وقال أمام زواره أمس ان الاستحقاقات الدستورية وجدت لتحترم وعدم احترامها يضرب سمعة لبنان على مختلف الصعد.

مصدر نيابي من خط 14 آذار لاحظ لـ «الأنباء» أن أجواء لجنة التواصل لا توحي بإمكانية التفاهم على قانون انتخابات، ما يُبطل مبرر انعقاد الجلسة التشريعية اليوم.

وتتضامن «القوات» مع المستقبل في الرغبة بإجراء الانتخابات، بينما يفضل حزب الله التمديد لمجلس النواب سحابة سنتين.

واعتبارا من صباح الاثنين المقبل يرفع تعليق المهل الانتخابية بحسب «قانون الستين» ويعود بوسع المرشحين تقديم تشريحاتهم حتى انتهاء المهلة الجديدة في 24 مايو، وبعده الفراغ.

وفي تقدير المصدر النيابي عينه ان القوى السياسية لم تتوافق على ثمن التمديد بعد!

وكان الرئيس نبيه بري مقترحه الانتخابي، والتوقعات كثيرة، لكنها مجرد قراءات في فنجان الاحتمالات، فإما تمديد للمجلس النيابي، كما توقعت «المنار» الناطقة بلسان حزب الله، وإما العودة الى قانون الستين مع تأجيل تقني للانتخابات.

ورغم حصوله على موافقة حزب الله والتيار الوطني الحر وحتى حزب الكتائب، فقد رفض تيار المستقبل اقتراح بري المختلط، ما حدا برئيس المجلس الى سحبه من التداول فورا.

وعليه بات الخروج بقانون انتخابات من شبه المستحيلات، أما سياسيا فالتداعيات مفتوحة والاحتمالات كثيرة، لكن الوقت يحشر الجميع في زواياه الضيقة.

واللافت ان اقتراح الرئيس بري الانتخابي القائم على الخلط بين الاكثري والنسبي، والمطعم بالارثوذكسي الساقط في لجة المذهبية، لم يعمر طويلا، حتى انه لم يستكمل جولة التشاور بشأنه مع الاطراف المعنية، حيث برزت معالم الرفض من الموقف الحاسم لتيار المستقبل الذي رفض مشروع الاقتراح الارثوذكسي، وكان طبيعيا ان يرفض قانونا، يضرب مفهوم المواطنة من خلال اقتراح بري الذي يتعامل مع اللبنانيين تارة كمواطنين، واخرى كاتباع مذاهب تارة يمثلون مذاهبهم واخرى يمثلون مواطنيتهم، الامر الذي اوحى بان القانون الارثوذكسي الداعي لانتخاب النواب على اساس مذهبي خرج من باب مجلس النواب ليحاول العودة من نافذته.

سحب بري لمشروعه اعادة النقاش الى دائرة المشروع المختلط الذي تبنته قوى 14 آذار والحزب التقدمي الاشتراكي والقوات اللبنانية التي تتعرض لحرب الغاء جديدة على يد العماد عون وحلفائه، وفق ما قاله رئيس القوات سمير جعجع، في ذروة نهار طويل من المساجلات الاعلامية والتخوينية بين القوات وبين التيار الذي يحاول توظيف هزيمة مشروعه الموصوف بالارثوذكسي باستشارة البيئة المارونية ضد القوات اللبنانية وزعيمها على خلفية اسهامه في احباط اقتراح القانون الذي يحول الناخب اللبناني من مواطن الى مخلوق مذهبي تحركه الغرائز في اطار من المساكنة بين قانون الستين والاقتراح الارثوذكسي تحت السقف الانتخابي الواحد.

ويقول الوزير جبران باسيل، انه زار جعجع في معراب اربع مرات وعرض عليه في احداها الا يثير شبح «اي باسيل، في دائرة البترون وبالتالي ترك المقعد النيابي الثاني في هذه الدائرة الى نائب القوات اللبنانية مقابل ان يمشي جعجع بالمشروع الارثوذكسي الا انه رفض مفضلا التزامه بالتحالف مع الفريق الاخر.

ورد جعجع عبر مؤتمر صحافي على التيار اللاوطني و اللاحر معتبرا ان شخص العماد ميشال عون هو اسوأ ما حل بالمسيحيين خلال العقدين الماضيين ووصفه بالسفيه والواطي والكذاب والذي يشكل قناعا للنظام السوري في لبنان.

«الحكيم» يعتبر «الجنرال» أسوأ ما حل بالمسيحيين خلال عقدين.. وباسيل يصف يوم سقوط الأرثوذكسي بـ «النكبة الجديدة»!

نديم الجميل: إذا شاءوا حرباً أهلية فلتكن بمبادرة منهم!

الرئيس سليمان مستقبلا مساعد الرئيس الايراني في تطبيق الدستور محمد رضا ميرتاج (محمود الطويل)

التيار الحر وصف يوم الاربعاء الماضي بيوم الاربعاء الاسود الذي انقلب فيه جعجع على المشروع الارثوذكسي والذي شكل يوم نكبة جديدا على المسيحيين كما وصفه الوزير جبران باسيل.

ورد جعجع بالقول ان الهجمة التي يتعرض لها حزبه ناجمة عن كشفه حقيقة نوايا الثامن من اذار وسورية اللذين لا يريدان الانتخابات مطلقا وفي احسن الاحوال يناوران حرقا للمهل، من اجل العودة الى قانون الستين الذي يدعون معارضة اعتماده مجددا.

غير ان الوزير جبران باسيل مازال يراهن على احياء الاقتراح الارثوذكسي اذا ما اراد الجميع الهروب من التمديد للمجلس الى الانتخابات، فما عليهم الا احياء الارثوذكسي الذي مازال على جدول الاعمال، بغض النظر عن اعتباره ميتا سياسيا او سريريا، فنحن نأمل من الروح القدس اعادة احيائه.

مصدر اعلامي في القوات اللبنانية رد على كلام باسيل موضحا ان باسيل نفسه حضر اربعة اجتماعات في معراب، ويعرف قبل سواه ما سمعه بوضوح لجهة تأكيد القوات على اعطائها الأولوية للاتفاق على القانون المختلط، وبالتالي فان كلامه يجافي الحقيقة ويندرج في اطار الحملة المبرمجة على القوات اللبنانية والتي تتخطى موضوع قانون الانتخاب لتتناول القوات ببعديها المسيحي والوطني.

وردا على سؤال حول ما يراه وراء استقواء الحملة على القوات اللبنانية من طرف العماد عون كلما ازداد التقارب بين القوات والمستقبل، قال النائب خالد زهرمان، عضو كتلة المستقبل، ان «حفلة الجنون» التي اصابت التيار الوطني الحر بعد توافق المستقبل والقوات حول الصيغة الانتخابية المختلطة، وهذا الأمر مستغرب لأن فكرة القانون الأرثوذكسي، كان هدفها من الأساس رفع شعبية التيار على حساب القوات، وتصوير مسيحيي 14 آذار بالتفريط بحقوق المسيحيين.

ووصف زهرمان القانون الأرثوذكسي بالقاتل للصيغة اللبنانية، وهو يضر بالمسيحيين أكثر من اي طرف آخر، ورأى ان التجديد للمجلس سيفتح الباب الى المزيد من التمديد دون ان نحل المشكلة، وأشار الى ان تيار المستقبل أعطى تنازلات في موضوع النسبية وقبل بالمختلط حتى لا نعطي حجة بتأجيل الانتخابات.

نائب رئيس مجلس النواب فريد مكاري قال تعليقا على السجال بين القوات والتيار ان العماد عون جزء من النكبة في هذا البلد.

ووصف مكاري مشروع الرئيس بري المختلط الذي عاد وسحبه، بـ «التجليطة» هناك نصف لبنان ضد مشروع القانون الأرثوذكسي ونصف لبنان ضد قانون الستين، وقد جاء الرئيس بري ليجمع النصف المرفوض من هذا الفريق اللبناني الى النصف المرفوض من الفريق الآخر، بمعنى أنه جمع مرفوضين في اقتراح واحد، فكانت النتيجة ما ترى، متوقعا التمديد لمجلس النواب اليوم السبت، او في موعد آخر، من ستة اشهر الى اكثر.

وتحدث مكاري عن سيناريو يتمثل بتوجيه رئيس المجلس الدعوة الى هيئة مكتب المجلس للاجتماع، وبحث موضوع التمديد كي يظهر وكأن التمديد ليس برغبة اي طرف انما بسبب ضرورة تجنب الفراغ، وهذا المجلس هو ذاته سينتخب رئيس الجمهورية او يمدد لرئيس الجمهورية.

ويذكر انه جرى التمديد لمجلس النواب عام 2000 لمدة ثمانية اشهر.

النائب نديم الجميل، عضو كتلة الكتائب قال في حديث لقناة المستقبل انه شخصيا ضد الفراغ الدستوري، وضد التمديد لمجلس النواب، ومع اجراء الانتخابات بموجب اي قانون، معتبرا ان المعركة السياسية الراهنة هي معركة التمديد للمجلس النيابي اكثر منها معركة قانون الانتخابات.

وأضاف: ان اجراء الانتخابات الرئاسية على وجود حزب الله وسلاحه، يمكن ان يخضع العملية للضغوط على غرار 7 مايو 2008، والقمصان السود، لكننا لن نخضع هذه المرة حتى لو شاءوها حربا اهلية فلتكن بمبادرة منهم.

وقال: الغريب في الامر ان الفريق المسيحي في 14 آذار لا يملك السلاح بينما العماد عون يهول بسلاح حزب الله، ويلعب دور الأداة التنفيذية له، مشيرا الى وزراء عون العشرة في حكومة ميقاتي كانوا يتلقون التعليمات من حزب الله، وأن وزير الاتصالات نقولا صحناوي لم يكن يعطي داتا الاتصالات للأجهزة الأمنية الا بعد استئذان الحزب.

● بيروت ـ عمر حبنجر

ما «المختلط الجديد» من بري؟ وكيف كان التفاعل معه في لجنة التواصل؟

طرح الرئيس نبيه بري فكرة انتخابية تقوم على المزج بين اقتراح قانون «اللقاء الأرثوذكسي» وقانون الستين. استعمل رئيس مجلس النواب هذا «الكارت» وسارع الآخرون الى ارسال نسخ من الصيغة الى ماكيناتهم الانتخابية لدرسها، ومعرفة مدى ملاءمتها لوضعهم الشعبي.

ويقوم الاقتراح على أن ينتخب نصف النواب اي 64 نائبا (مسيحيون ومسلمون) على أساس قانون الستين، والنصف الآخر اي 64 نائبا (مختلطون ايضا) على اساس «القانون الأرثوذكسي» وتكون الدوائر 26 دائرة في قانون الستين، ولبنان دائرة واحدة في القانون الأرثوذكسي.

وإذ تخلى بري بذلك عن اقتراحه الرئيسي الذي كان طرحه قبل اشهر باعتماد القانون المختلط مناصفة بين النظامين النسبي والأكثري، الذي عدله اتفاق «المستقبل» و«القوات» و«الاشتراكي» باقتراح انتخاب 68 نائبا على الأكثري و60 نائبا على النسبي، فإن مواقف ممثلي الكتل النيابية في اللجنة النيابية المصغرة التي يرأس اجتماعاتها بري تفاوتت حيال ما طرحه.

حزب الله والتيار الوطني الحر دافعا عن الاقتراح الى حد ان النائب علي فياض اعتبر ان الصيغة تعطي أفضلية للخصوصية المسيحية وترفع صحة التمثيل المسيحي الى اعلى مستوياته، وتؤمن فوز 60 نائبا بأصوات المسيحيين.

تيار المستقبل أطاح اقتراح بري عبر ملاحظات النائب احمد فتفت، وشرح فتفت رفضه بالقول: أولا: ان هذه الصيغة تجمع بين الأرثوذكسي والستين، ونحن نرفض القانونين، ثانيا: لأن الصيغة غير متوازنة، فهي تعطي 8 آذار 65 نائبا و14 آذار 53 نائبا، وستة نواب دروز، ويبقى اربعة نواب حولهم علامات استفهام.

حزب الكتائب تعامل مع الاقتراح بإيجابية وفي حساباته ان هذه الصيغة تعطي اكثر من 55 نائبا ينتخبون بأصوات المسيحيين.

الحزب الاشتراكي والقوات اللبنانية تجنبا اتخاذ موقف من الاقتراح. (لم يتحدث النائب جورج عدوان ولم يعط رأيه في صيغة بري، فيما عاد رئيس حزب «القوات اللبنانية» د.سمير جعجع، وأكد ذهابه للتصويت على «الاقتراح المختلط» خلال الجلسة العامة، وكأن صيغة بري غير موجودة).

لماذا «الإحباط المسيحي» مجددا؟

تسود في الشارع المسيحي حاليا «أجواء إحباط وخيبة»، أجواء لم يعهدها إلا في حقبة التسعينيات وغادرها بعد العام 2005 بعدما عادت قياداته إليه من المنفى والسجن، ويمكن تعداد ثلاثة أسباب «مكونات» أساسية لهذا الإحباط المستجد:

1 ـ خسارة الفريق المسيحي معركة قانون الانتخابات بعدما وضع المسيحيون في أجواء أن معركة استعادة الحقوق المسيحية وتحصيل المناصفة الفعلية انطلقت تحت سقف بكركي وتحت راية «القانون الأرثوذكسي» وفق منهجية محددة وموقف موحد، والنتيجة جاءت مخيبة وكل جهود الأشهر الماضية ذهبت أدراج الرياح.

2 ـ فشل التجربة الأولى للبطريرك بشارة الراعي على صعيد توحيد الصف والموقف المسيحي، لتذهب جهوده أيضا هباء بعدما كان قطع شوطا متقدما في إتمام المصالحة وفي وضع آلية تشاور وتنسيق بين الأقطاب الموارنة برعايته وتحت إشرافه، ولا يمكن إعفاء البطريرك الراعي كليا من مسؤولية ما اعترى هذه التجربة من ثغرات وما وصلت إليه بسبب إدارة متساهلة ومواقف ملتبسة، حتى إن جولة الراعي الحالية والطويلة جاءت في وقت غير موفق وغير مناسب إلا إذا كان «الانسحاب» متعمدا بعدما تيقن من مواقف الأقطاب ومن قدرته على التأثير والتغيير.

3 ـ عودة الوضع المسيحي مرة واحدة ومن دون مقدمات 25 سنة الى الوراء، الى بدايات الصراع الذي انفجر عام 1989 بين عون وجعجع، وكأن كل ما تلاه من سنوات وتجارب وعبر ودروس لم يكن المسيحيون عادوا يسمعون بعد معركة قانون الانتخابات ما كانوا سمعوه بعد معركة الطائف من خطاب سياسي متوتر واتهامات ومفردات التخوين و«الإلغاء»، عاد مشهد التسعينيات ماثلا أمامهم وعادوا يستحضرون شريط الأحداث الطويل والمليء بالاحباطات والإخفاقات منذ الفراغ الرئاسي عام 1988، والفارق الوحيد يكاد يكون أن الصراع كان «شارعيا ودمويا»، وأصبح اليوم «سياسيا» ويأخذ شكل «الحرب الباردة». المسيحيون كانوا حسبوا أن هذه المرحلة انتهت، وهذه الصفحة طويت بعد لقاءات بكركي وبعد اتصالات التهنئة عقب التصويت الأول في اللجان المشتركة ولقاءات معراب عشية التصويت الثاني في الهيئة العامة، المسيحيون مثل سائر اللبنانيين كانوا يتابعون مجريات الصراع الشيعي السني في البلد وتراءت لهم في الأشهر الماضية مشاهد الاهتزازات واحتمالات انفراط العقد داخل 8 و14 آذار، لم يتصوروا أن الصراع المسيحي المسيحي سيبعث حيا وأن «لجنة بكركي» هي التي ينفرط عقدها أولا.

ما خلفيات الهجوم على جنبلاط؟

وصلت رسائل التهجم الموجهة الى رئيس جبهة النضال الوطني النيابية وليد جنبلاط الى حد التهديد، ورافق الأمر حملة اعلامية من الطراز الذي اعتادت عليه الساحة اللبنانية ايام الوصاية الاستخباراتية السورية، وحملت بعض المقالات والمقابلات اشارات واضحة حول نية اللجوء الى استهداف الاستقرار العام في لبنان، وفي الجبل على وجه الخصوص، وهذا الامر يشكل نقطة ضعف واضحة عند جنبلاط وهو كشف اكثر من مرة عن هذا الامر عندما قدم تنازلات جوهرية للفريق الآخر، في الوقت الذي كان الخيار محصور بين تقديم مثل هذه التنازلات او تفجير الاستقرار الداخلي في لبنان. من يعرف جنبلاط يدرك انه من السياسيين القلائل الذين يتحلون بالشجاعة (المفرطة احيانا) ولكن هواجسه في الحرص على تمرير المرحلة التي اعقبت اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري ـ من دون تفجير صراع مذهبي يدمر البلاد ـ كانت لها الاولوية، وانطلاق الثورة السورية عام 2011، واستدراج النظام لمعارضيه العزل الى مواجهة عسكرية، عزز سير الامور ضمن السياق ذاته، واجج مندرجات التوتر في الوثيرة ذاتها، خصوصا بعد ان اعلن حزب الله رسميا عن انخراطه في المواجهة العسكرية الى جانب النظام في سورية.

مفاجآت الحملة التهديدية التي استهدفت جنبلاط انطلقت على لسان احد السياسيين المرتبطين بالمخابرات السورية، ومن على شاشة التلفزيون الرسمي السوري، قبل ان تنطلق التهجمات والتهديدات من بيروت على خلفية موقف جنبلاط من تأليف حكومة الرئيس تمام سلام، المزمع تشكيلها على قاعدة 8 ـ 8 ـ 8 المتوازنة.

هل كان موضوع تشكيل الحكومة فقط وراء الحملة على جنبلاط؟

الاوساط المتابعة ترى ان الامر يتعدى هذه الفرضية، فجنبلاط عطل على الذين يدورون في فلك النظام السوري (او ما يسمى بمحور الممانعة) خطتهم في تشكيل تحالف الاقليات لمواجهة الاكثرية السنية في سورية وامتدادا الى لبنان، واعاد وتيرة التنسيق العالية مع الرئيس سعد الحريري، وهم يريدون شطب الحريري نهائيا من المعادلة وإلغاء المحكمة الدولية التي تتابع محاكمة مرتكبي جريمة قتل والده. وجنبلاط متهم ايضا بأنه وراء استعجال استقالة حكومة الرئيس ميقاتي، التي كان لها باع طويل في التحكم بقراراتها، ومنعوا الرئيس سليمان والرئيس ميقاتي من معالجة القضايا الملحة ومنها الامنية والادارية بصورة متوازنة.

وخطأ جنبلاط ـ برأي الجهة التي تهاجمه ـ انه يقف رأس حربة في مواجهة مشروع القانون «الارثوذكسي» للانتخابات النيابية، الذي حمله من سورية الى لبنان ـ وفي مرحلة مبكرة ـ نائب رئيس مجلس النواب السابق ايلي الفرزلي، بينما مبرر جنبلاط لهذا الموقف، انه لا يمكن ان يوافق على قانون يشرذم مكونات المجتمع اللبناني ويلغي نهائيا دور الاحزاب المختلطة (او العابرة للطوائف) ومنها حزبه الذي يتشكل من منتسبين من المناطق اللبنانية كافة، اضافة الى كون سياسة المختارة على مر التاريخ كانت تجمع فسيفساء التنوع اللبناني، لاسيما في الجبل، ولا تستسيغ العيش في اناء ضيق من التعصب والانغلاق اللذين ينتجهما حُكماً اعتماد المشروع الارثوذكسي.

ولعل من اهم دوافع التهديد الذي اطلقه حلفاء النظام السوري ضد جنبلاط رفعه لمستوى التواصل مع المملكة العربية السعودية، والتشاور معها حول الملفات الساخنة في المنطقة، رغم تأكيد قيادات المملكة انهم ليسوا جزءا من المعادلة اللبنانية، وهم على مسافة واحدة من الجميع.

الدور الذي يضطلع به جنبلاط وبالتنسيق مع المملكة العربية السعودية فيما يتعلق بتطور الاحداث السورية، لاسيما في الاتصالات مع الاطراف الخارجية، وتشويشه الدائم لدى القيادة الروسية على مستقبل النظام السوري الفاقد للشرعية الشعبية، له التأثير الواسع على خلفية الحملة الشعواء عليه، وقد تتطور الامور الى خلق توترات على الارض في ناطق نفوذ جنبلاط، تهدف الى ارباكه، وثنيه عن دعم الثورة السورية، والتوقف عن انتقاده للتدخل العسكري من قبل بعض الاطراف اللبنانية في سورية، والتي وصلت الى حد تناوله السيد حسن نصر الله شخصيا.

● بيروت ـ د.ناصر زيدان

أكد أن تحفظ الكتائب سيُحل.. والمقترح تأجيل تقني للانتخابات

الجراح لـ «الأنباء»: عون لا يرى مصلحة المسيحيين إلا من خلال ما يؤمّن له ولصهره المكاسب الانتخابية

جمال الجراح

رأى عضو كتلة «المستقبل» النائب جمال الجراح أن توافق قوى «14 آذار» على مشروع القانون المختلط هو انتصار حقيقي للعيش المشترك في وجه غزوة المشروع الارثوذكسي الذي كان سيضع لبنان حتما على طريق الحرب الاهلية والمذهبية فيما لو قدر له النفاذ بمكان، مؤكدا أن المختلط لم يأت نتيجة حسابات شخصية ضيقة سواء لتيار «المستقبل» أو لـ «القوات اللبنانية» إنما نتيجة قراءة وطنية مشتركة بينهما، حالت دون تمزيق البلاد على خلفية قانون الانتخاب وتحويلها الى جزر مذهبية مقتها ويمقتها اللبنانيون، معربا في المقابل عن استغرابه لارتباك العماد عون ومسارعته الى إطلاق النار على مشروع القانون المختلط قبل الاطلاع على تفاصيله، والطعن بمصداقية القوات والدكتور جعجع في وقت أقرت فيه الاقطاب المسيحية في بكركي وبرعاية البطريرك الراعي تعليق السير بالارثوذكسي والبحث عن قانون بديل يحسن التمثيل المسيحي كما تمثيل سائر الشرائح اللبنانية، مستدركا بالقول: ان هدف العماد عون من الارثوذكسي لم يكن يوما سوى المزايدة الانتخابية على مسيحيي قوى «14 آذار» عبر اللعب على الوتر الطائفي (وهو الخبير بهذه الأساليب).

ولفت النائب الجراح في تصريح لـ «الأنباء» الى أن اتهام العماد عون د.جعجع بالتنازل عن حقوق المسيحيين هو محاولة يائسة لاستعطاف الشارع المسيحي وتسجيل المواقف الانتخابية، مؤكدا أن جعجع كان أحرص الحريصين على تحسين الوضع المسيحي، بدليل انه أكد مرارا وتكرارا لحلفائه في قوى «14 آذار» ان عدم الوصول الى اتفاق حول المختلط لن يبقي أمام القوات سوى السير بالارثوذكسي، معتبرا بالتالي ان من تنازل عن حقوق المسيحيين وتنكر لتاريخهم هو من حاول إلغاء غيره من القوى المسيحية بهدف الاستفراد بالقرار المسيحي، وهو من تحالف مع نظام الأسد الذي أمعن بضرب المسيحيين قتلا وتنكيلا وخطفا، وهو أيضا من حاول نقل احتفالات مار مارون من بيروت الى براد، وتكبيل رئاسة الجمهورية وتعطيل دورها كرمي لسياسات طهران وقصر المهاجرين، أصحاب الوعود بتجليسه مكان الرئيس سليمان، معتبرا أن العماد عون لا يرى مصلحة المسيحيين إلا من خلال ما يؤمن له ولصهره المكاسب الانتخابية والمغانم الوزارية. وعن عقدة الكتائب حيال القانون المختلط، أكد النائب الجراح أن النقاش مستمر وبجدية كبيرة لتذليل تحفظ حزب «الكتائب» على بعض الأمور التفصيلية، وانه لن يكون هناك من يحول دون اكتمال صورة الوحدة بين سائر مكونات قوى «14 آذار»، خصوصا أن الأخيرة حريصة على أن يبدد مشروع القانون المختلط ليس هواجس المسيحيين فحسب، وإنما أيضا كل اللبنانيين دون استثناء، لافتا الى أن الأيام المقبلة ستحمل معها الحلول وستشهد انضمام حزب «الكتائب» الى المؤيدين للقانون المذكور.

على صعيد آخر، وعلى خط تشكيل الحكومة، أعرب النائب الجراح عن أسفه لوضع العراقيل أمام الرئيس المكلف تمام سلام من قبل فريق «8 آذار»، بدءا من مطالبة الأخير بالثلث المعطل مرورا بتمسكه بحقائب معينة وصولا الى استنباط شروط أخرى تعجيزية لا هدف منها سوى منع الرئيس سلام من تأليف حكومته الى حين التأكد من التمديد للمجلس النيابي.

● بيروت ـ زينة طبارة

لقاء مرتقب لمكونات 14 آذار

تعقد الأمانة العامة لقوى 14 آذار اجتماعا اليوم الجمعة يخصص لشرح مضمون الصيغة الانتخابية المختلطة التي أعدها فريق من الاختصاصيين في هذه القوى سيتولى توضيح النقاط الأساسية والرد على استفسارات الحضور.

وتشير معلومات في سياق متصل الى تحضيرات لعقد لقاء موسع قريبا لمكونات 14 آذار يتناول الوضع الانتخابي والسياسي، ويحدد عناوين المرحلة المقبلة، لاسيما أن التوافق على «المختلط» أعاد الروح الى هذا الفريق الذي كان مهددا بالانفراط. مصادر في 14 آذار أشارت الى أن جهود هذا الفريق ستتركز على تحويل الاقتراح المختلط الى مشروع قانون كامل الصلاحية. قادر على الانضمام الى جدول أعمال الجلسة التشريعية ليتم دفن الأرثوذكسي رسميا بعد تلاوة طقوس تكفينه «على مسامع صانعيه».

وأشارت الى أن «المختلط» راعى في تقسيماته معايير عالية لتأمين التوازن الطائفي والسياسي والوطني، في حين أن الارثوذكسي بات من الماضي، وثمة احتمال للوصول الى قانون انتخاب جديد، لافتة الى أنه لا توجد مشكلة أساسية مع حزب الكتائب الذي سجل بعض الملاحظات على نقاط تفصيلية في المختلط. لكن من الممكن إيجاد أرضية مشتركة معه. وأملت المصادر أن تعمد الكتائب في نهاية المطاف الى تغليب المصلحة الوطنية على الوحدة الفئوية والحزبية.

● بيروت ـ محمد حرفوش